20001216-6004-R

إطلاق سراح ١١ موقوفاً تسلمهم لبنان من سوريا

اطلقت النيابة العامة التمييزية مساء امس ١١ موقوفاً من سجن قصر العدل في بيروت، هم من بين ٥٤ موقوفاً تسلمتهم السلطات اللبنانية من سوريا قبل ايام.

وجاءت الخطوة بعد إنجاز النيابة التمييزية دراسة ملفات ٢١ موقوفاً، وتبين معها ان الـ ١١ موقوفاً ارتكبوا أفعالاً مر عليها الزمن وشملها قانون العفو اللبناني الصادر عام ١٩٩٢، ولم تعد تجوز ملاحقتهم مرتين بالجرم الواحد، وبعضهم أطلق لعدم كفاية الدليل.

وأحالت النيابة العامة على المحكمة العسكرية الدائمة في بيروت ٨ موقوفين بتهمة التعامل مع العدو الاسرائيلي، أو العمل لمصلحة ميليشيا انطوان لحد، او لإجراء تدريبات داخل فلسطين المحتلة. كما أحالت على النيابة العامة في الشمال موقوفين متهمين بقتل جنود سوريين.

وترأس القاضي عضوم صباح امس اجتماعين واحداً للمحامين العامين قضاة النيابة العامة التمييزية، وآخر لقضاة النيابة العامة الاستئنافية. وأكد الاتجاه نحو مساعدة الموقوفين، ما لم تكن هناك عوائق قانونية. كما تم التشديد على وجوب الإسراع في البت بملفات الموقوفين. أما اسماء المفرج عنهم والذين وجدوا انفسهم فجأة امام قصر العدل تائهين، لا يوجد من يأخذهم او يرشدهم الى بيوتهم، او ينقلهم الى مناطقهم فهي:

محمد سعيد سيف الدين، ابراهيم خليل الحرشي، علي ابو الدهن، عبد الرحمن عكاشي، فادي شاهين سعيد، فؤاد سالم ابو غادر، حسين عواضة، جوزف عزيز هليط، محمد نزار خالد الحلاق، عبد الله كامل زيد وسعيد عادل الجردي.

ومساء امس، وضع مدير المخابرات في الجيش اللبناني العميد ريمون عازار البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير في حقيقة ملف الموقوفين في سوريا.

من جانب آخر، قال البطريرك الماروني إن «مصلحتنا المشتركة ان يكون بيننا وبين سوريا أحسن علاقة وأوطدها، وهذا ما ننادي به ونسعى اليه ونتأمل ان يكون». لكنه اوضح «إنما اذا كنا نريد ان يكون بيننا علاقات فيجب ان نكون موجودين،

(التتمة ص ٢٣)